

المسودة الثانية للتشاور بتاريخ الأول من يوليو 2015

المعيار البيئي والاجتماعي 1. تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

مقدمة

1. يحدد المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) مسؤوليات المقترض عن تقييم وإدارة ومراقبة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المرتبطة بكل مرحلة من المشروع المدعوم من قبل البنك من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية، وذلك من أجل تحقيق النتائج البيئية والاجتماعية المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية المحددة (ESSs).
2. سيقوم المقترض¹ بإجراء تقييم بيئي واجتماعي للمشروعات المقترحة لتمويل البنك للمساعدة في التأكد من أن المشروعات سليمة ومستدامة بيئيًا واجتماعيًا. وسيتوافق التقييم البيئي والاجتماعي مع مخاطر وآثار المشروع. فسيخبر عن تصميم المشروع، ويجب استخدامه لتحديد تدابير وإجراءات التخفيف وتحسين اتخاذ القرار.
3. سيُدير المقترضون المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشروع خلال عمر المشروع بطريقة منهجية توافقت مع طبيعة وحجم المشروع والمخاطر والآثار المحتملة.
4. عند تقييم وتطوير وتنفيذ مشروع مدعوم من قبل تمويل مشروعات الاستثمار، يجوز للمقترض، إن أمكن، الاتفاق مع البنك على استخدام كل الإطار البيئي والاجتماعي الوطني للمقترض أو جزء منه لمعالجة مخاطر وآثار المشروع، شريطة أن يؤدي هذا الاستخدام إلى تمكين المشروع من تحقيق الأهداف المتوافقة جوهريًا مع المعايير البيئية والاجتماعية (ESS).
5. يشتمل المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) على الملحق التالي، التي تشكل جزءًا من هذا المعيار، وتحدد متطلبات معينة بمزيد من التفصيل:

- الملحق 1: التقييم البيئي والاجتماعي، و
- الملحق 2: الخطة البيئية والاجتماعية، و
- الملحق 3: إدارة المقاولين.

الأهداف

- تحديد وتقييم وإدارة المخاطر والآثار لبيئية والاجتماعية للمشروع بطريقة متوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية المحددة (ESSs).
- تبني منهج تسلسل هرمي للتخفيف من أجل:
(a) توقع المخاطر والآثار وتجنبها، و

¹ من المسلم به أن المقترض قد لا يكون الكيان الذي ينفذ المشروع بشكل مباشر. وعلى الرغم من ذلك، يتحمل المقترض المسؤولية عن ضمان إعداد المشروع وتنفيذه بحيث يلبي جميع المتطلبات القابلة للتطبيق لدى المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) بطريقة وفي إطار زمني يتم الاتفاق عليهما مع البنك. وسيؤكد المقترض من أن أي كيان مشارك في تنفيذ المشروع يدعم جميع تعهدات المقترض والتزاماته وفقًا لمتطلبات المعايير البيئية والاجتماعية المحددة (ESSs) والشروط المحددة للاتفاقية القانونية، بما في ذلك خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP). يُعد المقاولون المُستعان بهم من قبل المقترض أو وكالة منفذة أو العاملون بالنيابة عنها تحت السيطرة المباشرة للمقترض.

المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1). تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

- (b) الحد من المخاطر والآثار وتقليلها إلى مستوى مقبول، في حالة استحالة التجنب؛ و
- (c) التخفيف بمجرد الحد من المخاطر والآثار أو تقليلها؛ و
- (d) في حالة استمرار ظهور المخاطر أو الآثار المتبقية، فيتم التعويض أو الموازنة، إن كان هذا ممكنًا من الناحية المادية³ والتقنية.
- استخدام المؤسسات والأنظمة واللوائح والإجراءات البيئية والاجتماعية الوطنية في تقييم المشروعات وتطويرها وتنفيذها، متى أمكن ذلك.
 - تعزيز تحسين الأداء البيئي والاجتماعي، وذلك بطرق تعترف بقدرة المقترض وتعززها.

نطاق التطبيق

6. ينطبق المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) ⁵⁴ على جميع المشروعات المدعومة من قبل البنك خلال⁶ تمويل المشاريع الاستثمارية⁷.
7. يشير مصطلح "المشروع" إلى مجموعة الأنشطة، التي يسعى المقترض إلى الحصول على تمويل البنك المشار إليه في الفقرة 6 من أجلها، كما هو محدد في الاتفاقية القانونية بين المقترض والبنك.⁸
8. عندما يشارك البنك وكالات أخرى متعددة أو ثنائية الأطراف في تمويل أحد المشروعات⁹، سيتعاون المقترض مع كل من البنك وهذه الوكالات للاتفاق على نهج مشترك بشأن تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشروع. سيكون النهج المشترك مقبولاً، بشرط أن يمكن هذا النهج المشروع من تحقيق أهداف متوافقة جوهرياً مع المعايير البيئية والاجتماعية (ESS).¹⁰ سيطلب من المقترض تطبيق النهج المشترك على المشروع.

² الجدوى الفنية تعتمد على ما إذا يمكن تنفيذ التدابير والإجراءات المقترحة باستخدام المهارات والمعدات والمواد المتوفرة تجارياً، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المحلية المساعدة، مثل المناخ، والجغرافيا، والديموغرافيا، والبنية التحتية، والأمن، والحوكمة، والقدرة، والموثوقية التشغيلية.

³ الجدوى المالية تعتمد على الاعتبارات المالية ذات الصلة، بما في ذلك الحجم النسبي للتكلفة الإضافية لاعتماد هذه التدابير والإجراءات مقارنة بتكاليف الاستثمار والتشغيل والصيانة لدى المشروع، وعلى ما إذا كانت هذه التكاليف الإضافية يمكن أن تجعل المشروع غير قابل للتطبيق بالنسبة للمقترض.

⁴ إنها مشروعات تنطبق عليها سياسة العمليات OP/BP 10.00، تمويل مشروعات الاستثمار. لا تنطبق السياسة البيئية والاجتماعية لدى البنك الدولي لتمويل مشروعات الاستثمار ومعايير البيئية والاجتماعية (ESS) على العمليات التي يدعمها إقراض سياسة التنمية (التي تم تحديد الأحكام البيئية والاجتماعية لها في سياسة العمليات OP/BP 8.60، إقراض سياسة التنمية) أو تلك التي يدعمها تمويل البرنامج الذي يراعي النتائج (التي تم تحديد الأحكام البيئية والاجتماعية لها في سياسة العمليات OP/BP 9.00، تمويل البرنامج الذي يراعي النتائج).

⁵ قد تشمل هذه المشروعات على المساعدة الفنية المدعومة من قبل البنك من خلال تمويل مشروعات الاستثمار، سواء تم تقديمها خلال مشروع مستقل أو كجزء من المشروع. قد لا تترك بعض أنشطة المساعدة الفنية، من تلقاء نفسها، مخاطر أو آثاراً بيئية أو اجتماعية متوقعة. على أي حال، قد تكون مخاطر التنفيذ المستقبلي للخطط، أو الاستراتيجيات، أو السياسات، أو الدراسات، أو غيرها من مخرجات أنشطة المساعدة الفنية أو آثارها ضخمة جداً. ولذلك، سنطبق الشروط الواردة في الفقرات من 13 حتى 17 من المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) على أنشطة المساعدة الفنية ذات الصلة والمناسبة لطبيعة المخاطر والآثار. صياغة اختصاصات وخطط العمل أو غيرها من الوثائق التي تحدد نطاق ومخرجات أنشطة المساعدة الفنية، وذلك لضمان توافق المشورة وغيرها من أشكال الدعم المقدمة مع المعايير البيئية والاجتماعية المحددة من 1 إلى 10 (ESS).

⁵ تم توضيح مزيد من التفاصيل في سياسة العمليات OP10.00.

⁶ كما هو منصوص عليه في السياسة البيئية والاجتماعية لدى البنك الدولي لتمويل مشروعات الاستثمار، الفقرة 7، لن يدعم البنك سوى المشروعات التي تتوافق مع مواد اتفاقية البنك وضمن حدودها.

⁷ عندما يشمل المشروع على حكم بتوفير الضمان بموجب سياسة العمليات OP 10.00، سيعتمد نطاق تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) على الأنشطة أو الالتزامات التي يغطيها الضمان.

⁸ إن نطاق الأنشطة التي يمكن توفير تمويل مشروعات الاستثمار له، بالإضافة إلى عملية الاعتماد، محددان في سياسة العمليات OP 10.00.

⁹ تشمل هذه الوكالات على مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ووكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف (MIGA).

¹⁰ عند تحديد ما إذا كان النهج المشترك أو الشروط المشار إليها في الفقرات 8، 11، و12 مقبولة، سيأخذ البنك في الاعتبار سياسات ومعايير وإجراءات تنفيذ وكالات التمويل متعددة أو ثنائية الأطراف. سيتم تضمين التدابير والإجراءات الموافق عليها بموجب النهج المشترك في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP).

المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1). تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

9. ينطبق المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) على جميع المنشآت ذات الصلة. سيلبي المنشآت ذات الصلة شروط المعايير البيئية والاجتماعية (ESS)، إلى حد امتلاك المقترض السيطرة أو النفوذ على هذه المنشآت ذات الصلة.¹¹

10. وتحققاً لغرض هذا المعيار البيئي والاجتماعي (ESS)، فإن مصطلح "المنشآت ذات الصلة" يعني منشآت أو أنشطة غير ممولة كجزء من المشروع، وهي: (أ) مرتبطة بشكل مباشر وكبير بالمشروع، و(ب) منفذة أو تم التخطيط لتنفيذها، ومتزامنة مع المشروع، و(ج) ضرورية للمشروع ليكون قابلاً للحياة، ولم يكن ليتم بناؤها أو توسيعها إذا لم يكن المشروع موجوداً.

11. حينما:

(a) تم الاتفاق على النهج المشترك للمشروع، سينطبق النهج المشترك على المنشآت ذات الصلة؛

(b) يتم تمويل المنشآت ذات الصلة من قبل وكالات التمويل متعددة أو ثنائية الأطراف، يجوز للمقترض الاتفاق مع البنك على تطبيق شروط هذه الوكالات الأخرى للمنشآت ذات الصلة، بشرط أن تمكن هذه الشروط المشروع من تحقيق أهداف متوافقة جوهرياً مع المعايير البيئية والاجتماعية (ESS).

12. عندما يمول البنك مشروعاً يشتمل على وسيط مالي (FI)، وقامت وكالات التمويل متعددة أو ثنائية الأطراف بتقديم التمويل إلى الوسيط المالي (FI) نفسه بالفعل، يجوز للمقترض الموافقة على الاعتماد على شروط هذه الوكالات الأخرى لتقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشروع، بما في ذلك الترتيبات المؤسسية التي حددها الوسيط المالي بالفعل، بشرط أن تمكن هذه الشروط المشروع من تحقيق أهداف متوافقة جوهرياً مع المعايير البيئية والاجتماعية (ESS).

المتطلبات

13. سيطلع المقترض على تقييم وإدارة ومراقبة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشروع خلال دورة حياة المشروع، وذلك لتلبية متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) بطريقة وفي إطار زمني مقبولين للبنك.¹²

14. سيقوم المقترض بما يلي:

(a) إجراء تقييم بيئي واجتماعي للمشروع المقترح، بما في ذلك مشاركة أصحاب المصلحة؛

(b) التعهد بمشاركة أصحاب المصلحة والكشف عن المعلومات المناسبة وفقاً للمعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10)؛

(c) وضع وتنفيذ خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP)، و

(d) مراقبة الأداء البيئي والاجتماعي للمشروع ورفع التقارير بشأنه وفقاً للمعايير البيئية والاجتماعية المحددة (ESS).

15. عندما تطلب خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) من المقترض تخطيط أو اتخاذ تدابير وإجراءات محددة في إطار زمني معين لتجنب أو الحد من المخاطر والآثار المحددة للمشروع أو تقليلها أو تخفيفها، لن ينفذ المقترض أي أنشطة فيما يتعلق بالمشروع الذي قد يسبب مخاطر أو آثاراً بيئية واجتماعية سلبية مادية حتى يتم الانتهاء من الخطط، أو التدابير، أو الإجراءات ذات الصلة بالتوافق مع خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP).

¹¹ سيطلب من المقترض إثبات المدى الذي لا يمكن به ممارسة السيطرة أو النفوذ على المنشآت ذات الصلة من خلال تقديم تفاصيل عن الاعتبارات ذات الصلة، والتي قد تشمل عوامل قانونية وتنظيمية ومؤسسية.

¹² عند تحديد الطريقة وإطار زمني مقبول، سيأخذ البنك في الاعتبار طبيعة وأهمية المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة، وتوقيت تطوير وتنفيذ المشروع، وقدرة المقترض والكيانات الأخرى على المشاركة في تطوير وتنفيذ المشروع، والتدابير والإجراءات المحددة التي ينبغي وضعها أو اتخاذها من قبل المقترض للتصدي لهذه المخاطر والآثار.

المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1). تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

16. إذا كان المشروع يتكون من منشآت قائمة أو أنشطة حالية لا تلي متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية المحددة (ESS) أو يشتمل عليها في وقت اعتماد المجلس لها، فسيطلب من المقترض تبني تدابير مرضية للبنك وتنفيذها، بحيث تلي جوانب معينة من هذه المنشآت والأنشطة متطلبات خطط الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) بالتوافق مع خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP).

17. سيطلب المشروع متطلبات إرشادات البيئة والصحة والسلامة (EHSG). وعندما تختلف متطلبات البلدان المضيفة عن المستويات والتدابير والواردة في إرشادات البيئة والصحة والسلامة (EHSG)، سيطلب من المقترض إنجاز أو تنفيذ أيها كان أشد صرامة. أما إذا كانت المستويات أو التدابير الأقل صرامة من تلك الموفرة في إرشادات البيئة والصحة والسلامة (EHSG) مناسبة من حيث القيود الفنية أو المالية المحدودة لدى المقترض أو ظروف المشروع الأخرى المحددة، فسيقدم المقترض تبريراً كاملاً ومفصلاً لأي بدائل مقترحة خلال التقييم البيئي والاجتماعي. ويجب أن يثبت التبرير، بما يرضي البنك، أن اختيار أي مستوى بديل يتوافق مع أهداف المعايير البيئية والاجتماعية المحددة (ESSs) وإرشادات البيئة والصحة والسلامة (EHSG) السارية، ولا يؤدي على الأرجح إلى حدوث أي ضرر بيئي أو اجتماعي كبير.

A. استخدام الإطار البيئي والاجتماعي للمقترض

18. عندما يكون المشروع معروضاً لدعم البنك، يجوز للمقترض مطالبة البنك لاستخدام جميع الأطر البيئية والاجتماعية الحالية للمقترض أو جزءاً منها (الإطار البيئي والاجتماعي للمقترض) في تقييم المشروعات المدعومة من خلال تمويل مشروعات الاستثمار وتطويرها وتنفيذها، بشرط أنه من المرجح أن يكون قادراً على التصدي لمخاطر المشروع وآثاره وتمكين المشروع من تحقيق أهداف متسقة جوهرياً مع المعايير البيئية والاجتماعية (ESS). فيما يتعلق بمثل هذا الطلب، سيقدم المقترض المعلومات المتعلقة بمراجعة البنك لإطار المقترض إلى البنك.¹⁴¹³

19. سيحدد المقترض، بالتشاور مع البنك، التدابير والإجراءات لمعالجة أي ثغرات في الإطار البيئي أو الاجتماعي (ES) للمقترض، وذلك إلى حد ضرورة هذه التدابير والإجراءات لتمكين المشروع من تحقيق توافق الأهداف جوهرياً مع المعايير البيئية والاجتماعية (ESS). وقد يتم تنفيذ هذه التدابير والإجراءات في أثناء إعداد المشروع أو تنفيذه، وستشمل عند الضرورة تدابير وإجراءات أي مشكلات في تنمية القدرات تتعلق بالمقترض، وأي مؤسسة تنفيذ وطنية أو وطنية فرعية أو قطاعية مختصة، وأي وكالة تنفيذ. وستشكل التدابير والإجراءات المتفق عليها، بالإضافة إلى الأطر الزمنية لإنجازها، جزءاً من خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP).

20. سيتخذ المقترض جميع الإجراءات اللازمة للحفاظ على الإطار البيئي والاجتماعي (ES) للمقترض، فضلاً عن ممارسات التنفيذ المقبولة، وسجل التتبع، والقدرات، وفقاً للتدابير والإجراءات المحددة في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP)، طوال حياة المشروع. وسيبلغ المقترض البنك بأي تغييرات كبيرة في الإطار البيئي والاجتماعي (ES) للمقترض والذي قد يؤثر في المشروع.¹⁵ إذا تغير الإطار البيئي والاجتماعي للمقترض بطريقة لا تتوافق مع أهداف معايير البيئة والاجتماعية (ESS) وخطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP)، سيجري المقترض تقييمًا إضافيًا، إن أمكن، ومشاركة أصحاب المصلحة وفقاً للمعايير البيئية والاجتماعية (ESS)، وسيقترح التغييرات، للموافقة عليها من قبل البنك، على خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP).

¹³ سوف يشمل الإطار البيئي والاجتماعي للمقترض تلك الجوانب الخاصة بالإطار السياسي والقانوني والمؤسسي بالبلاد، بما في ذلك مؤسسات التنفيذ الوطنية أو الوطنية الفرعية أو القطاعية، والقوانين، واللوائح، والقواعد، والإجراءات المعمول بها، والقدرة على التنفيذ ذات الصلة بالمخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشروع. وعند وجود اختلافات أو عدم وضوح ضمن الإطار البيئي والاجتماعي (ES) للمقترض بالنسبة للسلطات أو الولاية القضائية المختصة، سيتم تحديدها ومناقشتها مع المقترض. وستختلف جوانب الإطار البيئي والاجتماعي الحالي للمقترض وذات الصلة من مشروع إلى آخر، وذلك اعتماداً على عوامل مثل النوع والحجم والموقع والمخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشروع ودور وسلطة المؤسسات المختلفة.

¹⁴ إن المعلومات التي قدمها المقترض ستساعد في تحديد ما إذا كان من الممكن استخدام الإطار البيئي والاجتماعي (ES) للمقترض أو إلى أي مدى يمكن استخدامه لتحقيق أهداف متوافقة جوهرياً مع المعايير البيئية والاجتماعية (ESS). وسيزود المقترض البنك بالدراسات والتقييمات الحديثة التي أجراها هو أو أطراف ثالثة حسنة السمعة، بما في ذلك المشاريع الأخرى التي تم تطويرها في البلاد، إلى حد صلة هذه الدراسات والتقييمات بالمشروع المقترح.

¹⁵ إذا عملت هذه التغييرات، من وجهة نظر البنك، على تحسين الإطار البيئي والاجتماعي (ES) للمقترض، فسيطبق المقترض هذه التغييرات على المشروع.

المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1). تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

B. التقييم البيئي والاجتماعي

21. سيقوم المقترض بإجراء تقييم بيئي واجتماعي¹⁶ للمشروع لتقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشروع خلال حياة المشروع.¹⁷ سيتوافق التقييم مع المخاطر والآثار المحتملة للمشروع وسيتم تقييم جميع المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة والتراكمية ذات الصلة¹⁸ بطريقة كاملة أثناء حياة المشروع، بما في ذلك تلك المحددة خاصة في المعايير البيئية والاجتماعية المحددة من 2 إلى 10 (ESSs2-10).

22. سيعتمد التقييم البيئي والاجتماعي على المعلومات الحالية، بما في ذلك تخطيط ووصف دقيق للمشروع وأي جوانب ذات صلة، والبيانات البيئية والاجتماعية الأساسية بمستوى مناسب من التفصيل يكفي للإبلاغ عن توصيف الآثار والتخفيف من حدتها. سيقم التقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشروع، ويفحص بدائل المشروع، ويحدد طرق تحسين اختيار المشروعات، وتعيين المواقع، والتخطيط، والتصميم، والتنفيذ لتطبيق التسلسل الهرمي للتخفيف الآثار البيئية والاجتماعية السلبية والسعي للحصول على فرص تحسين الآثار الإيجابية للمشروع. سيشمل التقييم البيئي والاجتماعي مشاركة أصحاب المصلحة كجزء لا يتجزأ من التقييم، وفقاً للمعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10).

23. سيكون التقييم البيئي والاجتماعي عرضاً تقديمياً وتقييماً كافٍ ودقيقاً وموضوعياً للمخاطر والآثار يتولى إعدادها شخصاً مؤهلاً وخبراً. فيما يتعلق بالمشروعات عالية وكبيرة المخاطر، فضلاً عن المواقف التي يعاني فيها المقترض من محدودية القدرة، سيستعين المقترض بمختصين مستقلين لإجراء التقييم البيئي والاجتماعي.

24. سيؤكد المقترض من أن التقييم البيئي والاجتماعي يأخذ بعين الاعتبار وبطريقة مناسبة جميع المشكلات المتعلقة بالمشروع، بما في ذلك: (أ) القوانين واللوائح الوطنية، والقدرات المؤسسية (بما في ذلك التنفيذ)، والإطار السياسي الساري في البلد، وذلك فيما يتعلق بالمشكلات البيئية والاجتماعية، والاختلافات في ظروف البلد وسباق المشروع، والدراسات البيئية أو الاجتماعية في البلد، وخطط العمل البيئية أو الاجتماعية الوطنية، والتزامات البلد السارية مباشرة تجاه المشروع بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة؛ و(ب) المتطلبات السارية بموجب المعايير البيئية والاجتماعية المحددة (ESSs)؛ و(ج) إرشادات البيئة والصحة والسلامة (EHSg)، وغيرها من الممارسة الصناعية الدولية الجيدة (GIIP) ذات الصلة¹⁹. سيكون تقييم المشروع وجميع المقترحات المشمولة في التقييم متوافقة مع متطلبات هذه الفقرة.

25. سيستخدم التقييم البيئي والاجتماعي تسلسلاً هرمياً للتخفيف والذي سيفضل تجنب الآثار عبر الحد منها²⁰ أو تقليلها إلى مستويات مقبولة، وعند استمرار ظهور المخاطر والآثار المتبقية، سيقوم بالتعويض عنها أو بموازنتها، حينما أمكن ذلك من الناحية الفنية والمالية.

26. سيأخذ التقييم البيئي والاجتماعي، بعد إخباره بذلك بواسطة فحص المشكلات، بعين الاعتبار جميع المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية ذات الصلة بالمشروع، بما في ذلك:

(a) المخاطر والآثار البيئية، بما في ذلك: (أولاً) تلك المحددة في إرشادات البيئة والصحة والسلامة (EHSg)؛ و(ثانياً) تلك المتعلقة بسلامة المجتمع (بما في ذلك سلامة السود والاستخدام الآمن لمبيدات الآفات)؛ و(ثالثاً)

¹⁶ سيجدد المقترض، بالتشاور مع البنك، الوسائل والأدوات المناسبة ويستخدمها، بما في ذلك الفحص، والتحليلات والتحقق والتدقيقات واستطلاعات الرأي والدراسات البيئية والاجتماعية، لتحديد وتقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشروع المقترح. وإن أمكن، ستعكس هذه الوسائل والأدوات طبيعة وحجم المشروع، وستشمل المجموعة (أو العناصر) التالية: تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA)، والتدقيق البيئي، وتقييم المخاطر أو الأخطار، وتحليل الحالات الاجتماعية والنزاعات، وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP)، وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF)، وتقييم الأثر البيئي الإقليمي أو القطاعي، والتقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA). وقد تتطلب ميزات محددة للمشروع من المقترض استخدام وسائل وأدوات مخصصة للتقييم، مثل خطة إدارة التراث الثقافي. عندما يكون من المرجح أن يترك المشروع آثار قطاعية أو إقليمية، سيطلب إجراء تقييم أثر بيئي قطاعي أو إقليمي.

¹⁷ قد يشمل هذا مرحلة ما قبل الإنشاء، والإنشاء، والتشغيل، وإيقاف التشغيل، والإغلاق، والإعادة إلى الحالة الأصلية/الاستعادة.
¹⁸ ستأخذ عملية التقييم بعين الاعتبار التراكمية للمشروع، بالإضافة إلى آثار من تطورات سابقة وحالية ذات صلة ومتوقعة بشكل معقول، فضلاً عن أنشطة غير مخطط لها ولكنها متوقعة ويتم تمكينها بواسطة المشروع، الذي قد يتم لاحقاً أو في موقع مختلف.

¹⁹ الممارسة الصناعية الدولية الجيدة (GIIP) تُعرف بأنها ممارسة المهارات والعناية والحصافة والتنصر، الذي يُتوقع بشكل معقول من المهنيين ذوي المهارات والخبرة والمشاركين في نفس نوع التعهد تحت نفس الظروف أو ظروف مماثلة عالمياً أو إقليمياً. ينبغي أن تكون نتيجة هذه الممارسة أن يوظف المشروع التقنيات الأنسب في الظروف الخاصة بالمشروع.

²⁰ تمت مناقشة وتحديد التسلسل الهرمي لتخفيف المخاطر والآثار بشكل أكبر في سياق المعايير البيئية والاجتماعية المحددة من 2 إلى 10 (ESSs2-10)، عند الاقتضاء.

المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1). تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

تلك المتعلقة بتغير المناخ والعبارة للحدود أو غيرها من المخاطر والآثار العالمية؛ و(رابعاً) أي تهديد مادي لحماية الموائل الطبيعية والتنوع البيولوجي وحفظها وصيانتها واستعادتها؛ و(خامساً) تلك المتعلقة بخدمات النظام الإيكولوجي²¹ واستخدام الموارد الطبيعية الحية، مثل مصائد الأسماك والغابات؛ و

(b) المخاطر والآثار الاجتماعية، بما في ذلك: (أولاً) التهديدات لأمن الإنسان من خلال تصعيد الصراع أو الجريمة أو العنف الشخصي أو الطائفي أو بين الدول، و(ثانياً) مخاطر وقوع آثار المشروع بصورة غير متناسبة على الأفراد والمجموعات التي قد تكون، نظراً لظروفهم الخاصة، هي الفئات المحرومة أو الضعيفة²² و(ثالثاً) أي تحيز أو تمييز تجاه الأفراد أو الجماعات في توفير سبل الوصول إلى موارد التنمية وفوائد المشروع، لاسيما في حالة هؤلاء الذين يكونون من الفئات المحرومة أو الضعيفة؛ و(رابعاً) الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية المتعلقة بالاستيلاء القسري على الأراضي أو القيود المفروضة على استخدام الأراضي؛ و(خامساً) المخاطر أو الآثار المرتبطة بالاستيلاء على الأراضي والموارد الطبيعية واستخدامها²³، بما في ذلك (حسب الاقتضاء) آثار المشروع المحتملة على ترتيبات الحيازة والأنماط المحلية لاستخدام الأراضي، والوصول إلى الأراضي وتوافرها، والأمن الغذائي وقيم الأراضي، وأي مخاطر مناسبة للصراع أو الخصام على الأراضي والموارد الطبيعية؛ و(سادساً) الآثار على صحة وسلامة ورفاهية العمال والمجتمعات المحلية المتضررة من المشروع؛ و(سابعاً) مخاطر التراث الثقافي.

27. عندما يحدد التقييم البيئي والاجتماعي للمشروع أفراداً أو مجموعات بعينها على أنها محرومة أو ضعيفة، سيقتراح المقترض وينفذ تدابير مختلفة بحيث لا تقع الآثار السلبية بشكل غير متناسب على المجموعات المحرومة أو الضعيفة، ولا تُحرم من تقاسم أي فوائد تنمية وفرص تنتج من المشروع.

28. سيحدد التقييم البيئي والاجتماعي خدمات النظام الإيكولوجي التي قد تتأثر سلباً بالمشروع. حيثما يكون من المرجح أن تتأثر المجتمعات، ستشارك في تحديد مثل خدمات النظام الإيكولوجي هذه وتدابير التخفيف المناسبة.

29. إذا تضمن المشروع إعداد مشروعات فرعية، فسينفذ المقترض تقييماً بيئياً واجتماعياً مناسباً:

(a) المشروعات الفرعية عالية الخطورة، وفقاً للمعايير البيئية والاجتماعية (ESS)؛

(b) المشروعات الفرعية كبيرة المخاطر أو معتدلة المخاطر أو منخفضة المخاطر، وفقاً للقانون الوطني وأي من متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) التي يراها البنك ذات صلة بالمشروع الفرعي.

30. سيضمن المقترض إعداد المشروع الفرعي عالي المخاطر وتنفيذه لتلبية المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) وإعداد المشروعات الفرعية كبيرة المخاطر أو معتدلة المخاطر أو منخفضة المخاطر وتنفيذها لتلبية القانون الوطني ومتطلبات المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) التي يراها البنك ذات صلة.

²¹تُعد خدمات النظام الإيكولوجي بمثابة النتائج التي يستخلصها الأشخاص من الأنظمة الإيكولوجية. يتم تنظيم خدمات النظام الإيكولوجي في أربعة أنواع: (أولاً) خدمات الإمداد وهي المنتجات التي يحصل عليها الأشخاص من الأنظمة الإيكولوجية وقد تشمل الأغذية، والمياه العذبة، والأخشاب، والألياف، والنباتات الطبية؛ و(ثانياً) الخدمات التنظيمية وهي المزايا التي يحصل عليها الأشخاص من لوائح عمليات النظام الإيكولوجي وقد تشمل على تنقية المياه السطحية، وتخزين الكربون وعزله، وتعديل المناخ، والحماية من المخاطر الطبيعية؛ و(ثالثاً) الخدمات الثقافية وهي المزايا غير المادية التي يحصل عليها الأشخاص من النظام الإيكولوجي وقد تشمل على المناطق الطبيعية التي تُعد بمثابة مواقع ومناطق مكرسة للاهتمام بالاستجمام والمتعة بالجمال؛ و(رابعاً) خدمات الدعم، وهي العمليات الطبيعية التي تعمل على تحسين الخدمات الأخرى وقد تشمل تكوين التربة، ودورة المواد الغذائية والمنتجات الأولية.

²²الفئات المحرومة أو الضعيفة تشير إلى أولئك الذين يتأثرون على الأرجح سلباً بآثار المشروع و/أو الذين تكون قدراتهم محدودة أكثر من غيرهم في الاستفادة من فوائد المشروع، بحكم، على سبيل المثال، العمر، و/أو الجنس، و/أو العرق، و/أو الدين و/أو الإعاقة الجسدية أو العقلية، أو غير ذلك، و/أو الحالة الاجتماعية، أو المدنية، أو الصحية، و/أو التوجه الجنسي، و/أو الهوية الجنسية، و/أو العيوب الاقتصادية أو الحالة الأصلية، و/أو الاعتماد على الموارد الطبيعية الفريدة. كما أن مثل هذا الفرد / المجموعة تكون أكثر عرضة للاستبعاد / عاجزة عن المشاركة الكاملة في عملية التشاور الرئيسية، ولذلك فإنها قد تتطلب اتخاذ تدابير و/أو مساعدة محددة للقيام بذلك. وتشمل الاعتبارات المتعلقة بالمرء المسنين والقاصرين، بما في ذلك ظروف فصلهم عن عائلاتهم أو المجتمع أو غيرهم من الأفراد الذين يعتمدون عليهم.

²³ قد تنتج مثل هذه المخاطر والآثار عن المشروع الذي يدعم تملك الأراضي والأنشطة المتعلقة. للاطلاع على مزيد من المتطلبات المتعلقة بهذه الأنشطة، راجع التذييل رقم 10 من الملحق 1 للمعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1).

المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1). تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

31. إذا زاد تصنيف مخاطر المشروع الفرعي عن أعلى معدل للمخاطر، فسيطبق المقترض متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) ذات الصلة وسيتم تحديث خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) إن أمكن لتسجيل التدابير والإجراءات الموافقة عليها.
32. كما سيحدد التقييم البيئي والاجتماعي ويقيم، إلى الحد المناسب، المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمنشآت ذات الصلة. وسيعالج المقترض مخاطر وآثار المنشآت ذات الصلة بطريقة تتوافق مع سيطرته ونفوذه على المنشآت ذات الصلة. وإلى الحد الذي يعجز عنه المقترض عن السيطرة وممارسة نفوذه على الأنشطة ذات الصلة لتلبية متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية (ESS)، سيحدد التقييم البيئي والاجتماعي المخاطر والآثار التي قد تتركها المنشآت ذات الصلة في المشروع.
33. بالنسبة للمشروعات عالية المخاطر أو المثيرة للنزاع، أو التي تنطوي على مخاطر أو آثارًا بيئية أو اجتماعية متعددة الأبعاد وخطيرة، قد يلزم المقترض إشراك واحد أو أكثر من الخبراء المستقلين المعترف بهم دوليًا. وقد يمثل هؤلاء الخبراء، حسب المشروع، جزءًا من هيئة استشارية أو قد يتم تعيينهم من قبل المقترض، وسيقدمون مشورة ورؤية مستقلة للمشروع.
34. سيأخذ التقييم البيئي والاجتماعي أيضًا المخاطر والآثار المرتبطة بالموارد الرئيسيين²⁵ بعين الاعتبار، وستتم معالجة مثل هذه المخاطر والآثار كما يقتضيه المعيار البيئي والاجتماعي 2 (ESS2) والمعيار البيئي والاجتماعي 6 (ESS6).
35. سيأخذ التقييم البيئي والاجتماعي بعين الاعتبار المخاطر والآثار العابرة للحدود والعالمية المحتملة والمتعلقة بالمشروع، مثل الآثار الناجمة عن النفايات السائلة والانبعاثات، وزيادة استخدام الممرات المائية الدولية أو تلوثها، وانبعاثات ملوثات المناخ طويلة الأمد وقصيرة الأمد²⁶، ومشكلات المرونة والتكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ، والآثار الواقعة على الأنواع المهاجرة المنقرضة أو المهددة بالانقراض وموائلها.

C. خطة الالتزام البيئي والاجتماعي

36. سيضع المقترض خطة التزام بيئي واجتماعي (ESCP) ستحدد التدابير والإجراءات اللازمة للمشروع لتحقيق الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية (ESS) خلال إطار زمني محدد. سيتم الاتفاق مع البنك على خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP)، وستشكل جزءًا من الاتفاقية القانونية. سيتم الكشف عن خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP).
37. سوف تأخذ خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) بعين الاعتبار نتائج التقييم البيئي والاجتماعي، والعناية البيئية والاجتماعية الواجبة لدى البنك، ونتائج المشاركة مع أصحاب المصلحة. وستمثل هذه الخطة ملخصًا دقيقًا للتدابير والإجراءات المادية اللازمة لتجنب المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشروع أو الحد منها أو تقليلها أو تخفيفها²⁷ وسيتم تحديد موعد لإنجاز كل إجراء في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP).
38. عند الاتفاق على نهج مشترك²⁸، ستشمل خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) جميع التدابير والإجراءات التي تم الاتفاق عليها من قبل المقترض لتمكين المشروع من تلبية متطلبات النهج المشترك.
39. ستشمل خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) متطلبات قيام المقترض بإعداد العملية التي تسمح بالإدارة التكميلية لتغييرات المشروع المقترحة أو الظروف غير المتوقعة وتنفيذها. وتحدد هذه العملية الكيفية التي سُدَّار بها هذه التغييرات أو الظروف وسيتم إعداد التقارير بشأنها وأي تغييرات ضرورية سيتم إجراؤها على خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) وأدوات الإدارة ذات الصلة.

²⁴ ستتعلق "متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية (ESS)" بالأسباب التي تؤدي إلى زيادة تصنيف المخاطر.

²⁵ الموردون الرئيسيون هم الموردون الذين يوفر سلع المشروع أو المواد اللازمة للوظائف الأساسية للمشروع مباشرة وبصفة مستمرة. تشكل الوظائف الأساسية للمشروع عمليات الإنتاج و/أو الخدمة الأساسية لنشاط مشروع معين والتي بدونها لا يمكن أن يستمر المشروع.

²⁶ يشمل هذا على جميع الغازات الدفيئة (GHG) والكربون الأسود (BC).

²⁷ يشمل هذا أي تدابير وإجراءات تحسين الأداء والتخفيف المطورة بالفعل؛ والإجراءات التي ربما تم إنجازها قبل الموافقة من قبل مجلس إدارة البنك، والإجراءات التي تتطلبها اللائحة والقانون الوطني والتي تلي متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية (ESS)، وإجراءات معالجة الثغرات في الإطار البيئي والاجتماعي (ES) لدى المقترض، وأي إجراءات أخرى تعتبر ضرورية للمشروع لتحقيق الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية (ESS). وسيتم تقييم الثغرات بالرجوع إلى ما يمكن أن يكون مطلوبًا في المعيار البيئي والاجتماعي (ESS) ذي الصلة.

²⁸ راجع الفقرة 8.

المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1). تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

40. سينفذ المقترض بجد التدابير والإجراءات المحددة في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) وفقاً للأطر الزمنية المحددة، وسيراجع حالة تنفيذ هذه الخطة كجزء من مراقبتها وإعداد التقارير بشأنها.²⁹

41. ستصنف خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP)³⁰ أدوات الإدارة المختلفة، التي سيستخدمها المقترض لوضع التدابير والإجراءات الموافقة عليها وتنفيذها. وسوف تشمل هذه الأدوات الإدارة، وخطط الإدارة الاجتماعية والاقتصادية، والبيئية، البيئة وأطر الإدارة الاجتماعية، السياسات التشغيلية، والأدلة التشغيلية ونظم الإدارة والإجراءات والممارسات والاستثمارات الرأسمالية. ستطبق جميع أدوات الإدارة التسلسل الهرمي للتخفيف، وتتضمن تدابير بحيث يلبى المشروع مستقبلاً متطلبات القوانين واللوائح المعمول بها والمعايير البيئية والاجتماعية (ESS)³¹ وفقاً لخطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) طوال حياة المشروع.

42. ستحدد أدوات الإدارة النتائج المرجوة بشروط يمكن قياسها (على سبيل المثال، في مقابل الظروف الأساسية) إلى أقصى حد ممكن، مع عناصر مثل الأهداف ومؤشرات الأداء، التي يمكن تتبعها على مدى فترات زمنية محددة.

43. إدراكاً للطبيعة الديناميكية لعملية تطوير المشروع وتنفيذه، ستبني أدوات الإدارة نهجاً تدريجياً على المدى الطويل، ويكون مصمماً بحيث يستجيب للتغيرات في ظروف المشروع، والأحداث غير المتوقعة، والتغيرات التنظيمية، ونتائج المراقبة والمراجعة.

44. سيُخطر البنك المقترض على الفور بأي تغييرات مقترحة على نطاق أو تصميم أو تنفيذ أو تشغيل المشروع، من المرجح أن تتسبب في تغيير كبير في المخاطر أو الآثار البيئية أو الاجتماعية للمشروع. سيُجري المقترض تقييماً إضافياً، إن أمكن، ومشاركة أصحاب المصلحة وفقاً للمعايير البيئية والاجتماعية (ESS)، وسيقترح التغييرات، للموافقة عليها من قبل البنك، على خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) وأدوات الإدارة ذات الصلة، حسب الاقتضاء، وذلك وفقاً لنتائج هذه التقييمات والتشاور.

D. مراقبة المشروعات ورفع التقارير

45. سيراقب البنك وقيس الأداء البيئي والاجتماعي للمشروع وفقاً للاتفاقية القانونية (بما في ذلك خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP)). وسيتم الاتفاق على مدى المراقبة مع البنك، وستوافق مع طبيعة المشروع، والمخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشروع، ومتطلبات الامتثال. وسيؤكد المقترض من وجود الأنظمة الكافية والموارد والموظفين لتنفيذ المراقبة. حيثما كان ذلك مناسباً، سيقوم المقترض بإشراك أصحاب المصلحة وأطراف ثالثة، مثل الخبراء المستقلين أو المجتمعات المحلية أو المنظمات غير الحكومية، لاستكمال أنشطة المراقبة الخاصة به أو التحقق من صحتها. وسواء أكانت وكالات أخرى أو أطراف ثالثة مسؤولة عن إدارة مخاطر وآثار محددة وتنفيذ تدابير التخفيف، سيتعاون المقترض مع هذه الوكالات والأطراف الثالثة لوضع تدابير التخفيف هذه ومراقبتها.

46. ستشمل المراقبة عادةً تسجيل المعلومات لتتبع الأداء، ووضع الضوابط التشغيلية ذات الصلة للتحقق من صحة ومقارنة الامتثال والتقدم. وسيتم تعديل المراقبة حسب تجربة الأداء، وكذلك الإجراءات المطلوبة من السلطات التنظيمية ذات الصلة والتعليقات المطلوبة من أصحاب المصلحة، مثل أفراد المجتمع. سيوثق المقترض نتائج المراقبة.

47. سيقدم المقترض تقارير منتظمة بنتائج المراقبة على النحو المبين في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) (على أي حال، ما لا يقل عن مرة سنوياً) إلى البنك. ستوفر هذه التقارير سجلاً دقيقاً وموضوعياً لتنفيذ المشروع، بما في ذلك الامتثال لخطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) ومتطلبات المعايير البيئية والاجتماعية (ESS). ستشمل هذا التقارير معلومات عن مشاركة أصحاب المصلحة التي عُقدت في أثناء تنفيذ المشروع وفقاً للمعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10). وسيعين المقترض والوكالات المنفذة للمشروع كبار الموظفين ليتحملوا مسؤولية مراجعة التقارير.

48. بناءً على نتائج المراقبة، سيحدد المقترض أي إجراءات تصحيحية ووقائية لازمة، وسوف يُدرجها في خطة معدلة للالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) أو أداة الإدارة ذات الصلة، بطريقة مقبولة للبنك. سينفذ المقترض الإجراءات التصحيحية والوقائية المتفق عليها وفقاً لخطة الالتزام البيئي أو الاجتماعي (ESCP) المعدلة أو أداة الإدارة ذات الصلة، ويراقب هذه الإجراءات ويرفع التقارير بشأنها.

²⁹راجع القسم د.

³⁰ سيتوافق مستوى تفصيل وتعقيد أدوات الإدارة مع مخاطر المشروع وآثاره، والتدابير والإجراءات المحددة لمعالجة هذه المخاطر والآثار. وسوف تأخذ هذه الأدوات بعين الاعتبار خبرة وقدرة الأطراف المشاركة في المشروع، بما في ذلك الوكالات المنفذة والمجتمعات المحلية المتضررة من المشروع والأطراف المعنية الأخرى، وتهدف إلى دعم تحسين الأداء البيئي والاجتماعي.

³¹بما في ذلك الممارسة الصناعية الدولية الجيدة (GIIP) ذات الصلة.

المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1). تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

49. سيعمل المقترض على تسهيل القيام بزيارات ميدانية من قبل موظفي البنك أو الاستشاريين الذين يتصرفون بالنيابة عن هذا البنك.

50. سيُخطر المقترض البنك فوراً عن أي حادث أو حادثة فيما يتعلق بالمشروع يترك أو من المحتمل أن يترك أثراً سلبياً كبيراً على البيئة أو المجتمعات المحلية المتضررة أو الجمهور أو العمال. وسوف يوفر الإخطار تفاصيل كافية بشأن هذا الحادث أو الحادثة، بما في ذلك أي وفيات أو إصابات خطيرة. سيتخذ المقترض تدابير فورية لمعالجة الحادث أو الحادثة ومنع أي حالة تكرار لها، وفقاً للقانون الوطني والمعايير البيئية والاجتماعية المحددة (ESSs).

E. مشاركة أصحاب المصلحة والكشف عن المعلومات

51. سيتابع المقترضون المشاركة مع أصحاب المصلحة وتقديم المعلومات لهم خلال حياة المشروع، بطريقة متناسبة مع مصالحهم والمخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشروع.

52. إذا كان يوجد تغييرات كبيرة للمشروع الذي يؤدي إلى المخاطر والآثار الإضافية، لا سيما حيثما سيؤثر هذا في الأطراف المتضررة من المشروع، سيقدم المقترض معلومات عن مثل هذه المخاطر والآثار ويتشاور مع الأطراف المتضررة من المشروع حول كيفية تخفيف هذه المخاطر والآثار. سيكشف المقترض عن خطة الالتزام البيئي والاجتماعي المحدثة (ESCP)، مع تحديد تدابير التخفيف.

المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1). تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) - الملحق 1: التقييم البيئي والاجتماعي

A. عام

1. سيقوم المقترض بتنفيذ التقييم البيئي والاجتماعي لتقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشروع خلال حياة المشروع. يُعد مصطلح "التقييم البيئي والاجتماعي" مصطلحًا عامًا يصف عملية التحليل والتخطيط الذي يستخدمها المقترض لضمان تحديد الآثار والمخاطر البيئية والاجتماعية، أو تجنبها، أو الحد منها، أو تقليلها، أو تخفيفها.
2. يُعد التقييم البيئي والاجتماعي من الوسائل الرئيسية لضمان أن المشروعات صحيحة ومستدامة من الناحية البيئية والاجتماعية، وسيتم استخدامه للإبلاغ عن اتخاذ القرار. يُعد التقييم البيئي والاجتماعي عملية مرنة يمكنها استخدام أدوات وطرق مختلفة اعتمادًا على تفاصيل المشروع وظروف المقترض (راجع الفقرة 5 أدناه).
3. سيتم إجراء التقييم البيئي والاجتماعي وفقًا لمعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1)، وسيراعي جميع المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة والتراكمية ذات الصلة بالمشروع بطريقة كاملة، بما في ذلك تلك المحددة خاصة في المعايير البيئية والاجتماعية المحددة من 1 إلى 10 (ESS1-10). تعتمد سعة التحليل الذي عُقد كجزء من التقييم البيئي والاجتماعي، وعمقه، ونوعه على طبيعة المشروع وحجمه، والمخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة التي يمكن أن تنتج. سيجري المقترض التقييم البيئي والاجتماعي بحجم التفاصيل ومستواها الذي يتناسب مع المخاطر والآثار المحتملة.¹
4. ستختلف الطريقة التي سيجري بها التقييم البيئي والاجتماعي ومعالجة المشكلات في كل مشروع. سيُتشار المقترض مع البنك لتحديد العملية المستخدمة، مع مراعاة عدد الأنشطة، بما في ذلك الفحص، ومشاركة أصحاب المصالح، والمشكلات البيئية والاجتماعية المتوقعة، وأي مشكلات محددة بين البنك والمقترض. سيُشمل التقييم البيئي والاجتماعي التنسيق والتشاور مع الأشخاص المتضررين والأطراف المعنية الأخرى ومراعاته، لا سيما في مرحلة مبكرة، لضمان تحديد جميع المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة الكبيرة ومعالجتها.
5. ستعكس الأساليب والأدوات المختلفة التي يستخدمها المقترض لإجراء التقييم البيئي والاجتماعي ولتوثيق نتائج هذا التقييم، بما في ذلك تدابير التخفيف التي تم تنفيذها وطبيعة المشروع وحجمه. كما هو محدد في المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) 3، إن أمكن، سيُشمل هذا المجموعة أو العناصر التالية:

a. تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA)

يُعد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA) بمثابة أداة لتحديد الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشروع المقترح وتقييمها، وتقييم البدائل، وتصميم تدابير التخفيف، والإدارة، والمراقبة المناسبة.

b. التدقيق البيئي والاجتماعي

يُعد التدقيق البيئي والاجتماعي بمثابة أداة لتحديد طبيعة جميع المناطق البيئية والاجتماعية للمخاوف الموجودة في المشروع أو الأنشطة القائمة وحدها. يحدد التدقيق التدابير والإجراءات المناسبة ويفسرها لتخفيف مناطق المخاوف، ويقدر تكلفة التدابير والإجراءات، ويوصي بالجدول الزمني لتنفيذها. بالنسبة للمشروعات المحددة، قد يتكون التقييم البيئي والاجتماعي من التدقيق البيئي أو الاجتماعي وحده؛ وفي حالات أخرى، يشكل التدقيق جزءًا من التقييم البيئي والاجتماعي.

c. تقييم الأخطار والمخاطر

يُعد تقييم الأخطار والمخاطر بمثابة أداة لتحديد الأخطار المتعلقة بوجود المواد والظروف الخطرة في موقع المشروع، وتحليلها، والتحكم بها. يطلب البنك تقييم الأخطار والمخاطر للمشروعات التي تحتوي على مواد قابلة للاشتعال، والمتفجرة، والتفاعلية، والسامة عند وجودها بكمية تتجاوز مستوى الحد المحدد. بالنسبة للمشروعات المحددة، قد يتكون التقييم البيئي والاجتماعي من تقييم الأخطار أو المخاطر وحده؛ وفي حالات أخرى، يشكل تقييم الأخطار والمخاطر جزءًا من التقييم البيئي والاجتماعي.

¹راجع المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) القسم ب.

² سيعكس هذا المتطلبات التنظيمية الوطنية التي قد يعتمد عليها المقترض للوصول إلى حد تلبية متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية (ESS).

³راجع المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1)، الفقرة 21.

المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1). تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

d. تقييم الأثر التراكمي

يُعد تقييم الأثر التراكمي أداة لمراعاة الآثار التراكمية للمشروع، بالإضافة إلى آثار ناتجة من تطورات سابقة وحالية ذات صلة ومتوقعة بشكل معقول، فضلاً عن أنشطة غير مخطط لها ولكنها متوقعة ويتم تمكينها بواسطة المشروع، الذي قد يتم لاحقاً أو في موقع مختلف.

e. تحليل الحالات الاجتماعية والنزاعات

يُعد تحليل الحالات الاجتماعية والنزاعات بمثابة الأداة التي تقيم الدرجة التي قد يعمل المشروع فيها على (أ) زيادة حدة التوترات وعدم المساواة الموجودة في المجتمع (سواء داخل المجتمعات المتضررة من المشروع وبين هذه المجتمعات وغيرها)؛ و(ب) ترك تأثير سلبي على الاستقرار وأمن الإنسان؛ و(ج) التأثير سلباً بالتوترات الموجودة، والنزاع، وعدم الاستقرار، لا سيما في ظل ظروف الحرب، والتمرد، والإضطرابات المدنية.

f. خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP)

تُعد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) بمثابة الأداة التي تعرض تفاصيل (أ) التدابير التي يتم اتخاذها في أثناء تنفيذ المشروع وتشغيله للتخلص من الآثار البيئية والاجتماعية السلبية أو التعويض عنها، أو تقليلها إلى مستويات مقبولة؛ و(ب) الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه التدابير.

g. إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF)

يُعد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) بمثابة الأداة التي تفحص المخاطر والآثار عندما يتكون المشروع من برنامج و/أو مجموعة من المشروعات الفرعية، ولا يمكن تحديد المخاطر والآثار حتى يتم تحديد تفاصيل البرنامج أو مجموعة المشروعات الفرعية. يحدد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) المبادئ، والقواعد، والإرشادات، والإجراءات لتقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية. يحتوي على التدابير والخطط لتقليل المخاطر والآثار السلبية، و/أو تخفيفها، و/أو تعويضها، والأحكام الخاصة بتقدير التكاليف مثل التدابير وإعداد ميزانيتها، والمعلومات المتعلقة بالوكالة أو الوكالات المسؤولة عن معالجة المخاطر والآثار الناتجة عن المشروع.

h. تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الإقليمي (ESIA)

يفحص تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الإقليمي (ESIA) المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية، والمشكلات المرتبطة باستراتيجية، أو سياسة، أو خطة، أو برنامج محدد، أو مجموعة من المشروعات في منطقة معينة (على سبيل المثال، منطقة حضرية، أو مستجم مائي، أو منطقة ساحلية)؛ ويقيم الآثار ويقارنها بتلك الخيارات البديلة؛ ويقيم الجوانب القانونية والمؤسسية المتعلقة بالمخاطر، والآثار، والمشكلات؛ ويوصي بتدابير موسعة لتعزيز الإدارة البيئية والاجتماعية في المنطقة. يهتم تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الإقليمي (ESIA) بشكل خاص بالمخاطر والآثار التراكمية المحتملة للأنشطة المتعددة في المنطقة ولكنها قد لا تشمل على التحليلات المخصصة للموقع في مشروع محدد، وفي هذه الحالة يلتزم المقترض بتطوير المعلومات التكميلية.

i. تقييم الأثر البيئي والاجتماعي القطاعي (ESIA)

يفحص تقييم الأثر البيئي والاجتماعي القطاعي (ESIA) المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية، والمشكلات المرتبطة بقطاع محدد في المنطقة أو في الدولة؛ ويقيم الآثار ويقارنها بتلك الخيارات البديلة؛ ويقيم الجوانب القانونية والمؤسسية المتعلقة بالمخاطر، والآثار، والمشكلات؛ ويوصي بتدابير موسعة لتعزيز الإدارة البيئية والاجتماعية في المنطقة. يهتم تقييم الأثر البيئي والاجتماعي القطاعي (ESIA) بشكل خاص بالمخاطر والآثار التراكمية المحتملة للأنشطة المتعددة. قد يلزم إمداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي القطاعي (ESIA) بالمعلومات المخصصة للمشروع والموقع.

z. التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA)

يُعد التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) بمثابة فحص منهجي للمخاطر والآثار البيئية والاجتماعية، والمشكلات المرتبطة بالسياسة، أو الخطة، أو البرنامج عادة على المستوى الوطني لكن في المناطق الصغيرة أيضاً. يشمل فحص المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية مراعاة المجموعة الكاملة للمخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المدرجة في المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) من 1 إلى 10. عادة لا تقتصر التقييمات البيئية والاجتماعية الاستراتيجية (SESA) على موقع محدد. لذا تم إعدادها مع الدراسات المخصصة للمشروع والموقع التي تقيم المخاطر والآثار الخاصة بالمشروع.

المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1). تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

6. وقد تطلب الميزات المحددة للمشروع من المقترض استخدام وسائل وأدوات مخصصة للتقييم، مثل خطة إدارة التراث الثقافي، وخطة إعادة التوطين، وخطة استعادة سبل كسب العيش، وخطة الشعوب الأصلية، وخطة عمل للتنوع البيولوجي، وخطة لإدارة التراث الثقافي، وغيرها من الخطط المتفق عليها مع البنك.
7. لضمان إجراء تقييم بيئي واجتماعي شامل، سيقوم المقترض بما يلي:
- إجراء عملية فحص لتحديد جميع الجوانب التي من المحتمل أن تتسبب في المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية. إذا لزم الأمر، يتم دعم المقترض بزيارة من قبل متخصص (متخصصي) البنك لحل الغموض في مراقبة/فحص المشروع.
 - تحديد البيئة القانونية والتنظيمية السارية، بما في ذلك متطلبات القانون والتصاريح الوطنية والمحلية، ومتطلبات المعايير البيئية والاجتماعية من 1 إلى 10 (ESS1-10)، وإرشادات البيئة والصحة والسلامة (EHS)، والممارسة الصناعية الدولية الجيدة (GIIP) ذات الصلة. سيحدد المقترض أيضاً أي اختلافات أو نزاعات بين المتطلبات السارية، وسيوضح كيفية حلها.
 - تحديد الأشخاص والموارد البيئية والطبيعية التي يمكن أن تتأثر بالمشروع وتوصيفها، بما في ذلك إلى أي مدى يجوز للأشخاص الاعتماد على الأنظمة الإيكولوجية التي من المحتمل أن تتأثر والسمات المرتبطة والاستفادة منها.
 - تحديد المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة والتراكمية والمحتملة للمشروع وتقييمها. سيتوافق مستوى التفصيل والتحليل مع المخاطر والآثار المحتملة، والحاجة إلى التخفيف المحدد.
 - تحديد بدائل المشروع وتقييمها، مما يؤدي إلى التركيز على البدائل التي يمكنها تجنب الآثار أو الحد منها، بما في ذلك الحجم، وتعيين الموقع، واستخدام المواد، والقوى العاملة، وأساليب الإنشاء، وغيرها من عناصر التصميم والتشغيل. إذا لم يُفضل البديل الأقل أثرًا، فينبغي أن يتم تبرير هذا بشكل كامل. 4
 - تحديد تدابير معالجة المخاطر والآثار وفقاً للتسلسل الهرمي للتخفيف المنصوص عليه في المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1)، الفقرة 25. عندما يلزم توفير التدابير المعقدة أو المتعددة للتحكم في المخاطر، بما في ذلك تلك الخاضعة للمعيار البيئي والاجتماعي 5 (ESS5) أو للمعيار البيئي والاجتماعي 7 (ESS7)، قد يلزم توفير الخطط المستقلة لضمان أن المشروع يلبى المعايير البيئية والاجتماعية (ESS).
 - عندم يتوقع أن تقع الآثار السلبية بشكل غير متناسب على الأفراد أو المجموعات، الذين قد يكونون من الفئات المحرومة أو الضعيفة، بسبب ظروفهم الخاصة، فينبغي أن يتم تحديد التدابير والإجراءات واعتمادها لمنع مثل هذه الآثار غير المتناسبة. ستأخذ هذه التدابير والإجراءات بعين الاعتبار أي مجموعة من المرجح أن تعاني بحكم، على سبيل المثال، العمر، 6 و/أو الجنس، و/أو العرق، و/أو الدين و/أو الإعاقة الجسدية أو العقلية، أو غير ذلك، و/أو الحالة الاجتماعية، أو المدنية، أو الصحية، و/أو التوجه الجنسي، و/أو الهوية الجنسية، و/أو العيوب الاقتصادية أو الحالة الأصلية، و/أو الاعتماد على الموارد الطبيعية الفريدة.
- التأثر سلباً بآثار المشروع؛ و/أو
 - أن قدراتهم محدودة أكثر من غيرهم في الاستفادة من فوائد المشروع؛ و/أو
 - يكونون أكثر عرضة للاستبعاد من / عاجزين عن المشاركة الكاملة في عملية التشاور الرئيسية.
- تقديم المستندات التي تحتوي على تقييم بيئي واجتماعي للمراجعة من قبل البنك لتحديد ما إذا كانوا قد قدموا قاعدة كاملة للكشف عنها من قبل البنك ولمعالجة المشروع للحصول على دعم البنك.
 - مراجعة المستندات التي تحتوي على تقييم بيئي واجتماعي أو تحسينها حسب الحاجة لتكون مقبولة للبنك ومناسبة للكشف عنها من قبل البنك.
 - مشاركة أصحاب المصلحة والتشاور معهم، بما في ذلك المجتمعات المتضررة، وفقاً للمعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10).

⁴ينبغي أن يكون تصميم المشروع (بما في ذلك الموقع، والحجم، والمكونات، وما إلى ذلك) عملية بديلة تراعي نتائج تقييم الأثر وتسمح بتحسين التصميم لتجنب الآثار الكبيرة أو الحد منها، بما في ذلك الحاجة إلى تقليل التخفيف النشط.

⁵راجع المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1)، الفقرة 27.

⁶وتشمل الاعتبارات المتعلقة بالعمر المسنين والقاصرين، بما في ذلك ظروف فصلهم عن عائلاتهم أو مجتمعهم أو غيرهم من الأفراد الذين يعتمدون عليهم.

المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1). تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

8. ينبغي أن يبدأ المقترضون بإجراء التقييم البيئي والاجتماعي في أقرب وقت ممكن بخصوص معالجة المشروع ودمجه مع تحليلات المشروع المقترح الاقتصادية، والمالية، والمؤسسية، والاجتماعية، والفنية. سيتشاور المقترضون مع البنك في أقرب وقت ممكن بحيث يتم تصميم التقييم البيئي والاجتماعي من البداية ليلبي متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية (ESS).
9. عندما يكمل المقترض التقييم البيئي والاجتماعي تمامًا أو بشكل جزئي قبل مشاركة البنك في المشروع، يخضع التقييم البيئي والاجتماعي لمراجعة البنك لضمان أنه يلبي متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية (ESS). إذا اقتضى الأمر، قد يُطلب من المقترض أن يؤدي عملاً إضافيًا، بما في ذلك التشاور مع الجمهور والكشف لهم.
10. وحسب الخطورة المحتملة للمخاطر والآثار، قد يُطلب من المقترض الاستعانة بمتخصصين تابعين لأطراف ثالثة ومستقلين لإعداد كل التقييم البيئي والاجتماعي أو جزء منه أو مراجعته.
11. حيثما يطلب المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) من المقترض 8 مشاركة الخبراء المستقلين المعترف بهم دوليًا، فمن المتوقع أن يقدم الخبراء المشورة عن الجوانب الأساسية للمشروع، بما في ذلك مشاركة أصحاب المصلحة. يعتمد دورهم على الدرجة التي وصل إليها تقدم إعداد المشروع، وعلى مدى التقييم البيئي والاجتماعي الذي اكتمل في الوقت الذي بدأ فيه البنك في دراسة المشروع.

B. القدرة المؤسسية

12. يمكن أن يوفر التقييم البيئي والاجتماعي فرصًا لتنسيق المسؤوليات والإجراءات البيئية والاجتماعية ذات الصلة في البلد المضيف بطريقة تتجاوز حدود ومسؤوليات المشروع، ونتيجة لذلك، إن أمكن ينبغي ربطه بخطط الاستراتيجيات والإجراءات البيئية والاجتماعية الأخرى، والمشروعات المستقلة. بذلك يمكن أن يساعد التقييم البيئي والاجتماعي لمشروع محدد على تعزيز إمكانية الإدارة البيئية والاجتماعية في الدولة ويتم تشجيع كل من المقترض والبنك على الاستفادة من الفرص لاستخدامها في هذا الغرض.
13. يجوز أن يُدخل المقترض مكونات في المشروع لتعزيز قدرته القانونية أو الفنية لتنفيذ الوظائف الرئيسية للتقييم البيئي والاجتماعي. إذا استنتج البنك أن المقترض لديه قدرة قانونية أو فنية كافية لتنفيذ مثل هذه الوظائف، فيجوز للبنك طلب برامج تعزيز لإدراجها كجزء من المشروع. إذا اشتمل المشروع على عنصر واحد من عناصر تعزيز القدرة أو أكثر، فستخضع هذه العناصر إلى المراقبة الدورية والتقييم كما يقتضيه المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1).

C. المتطلبات الأخرى للمشروعات المحددة

14. عند الاقتضاء، سيبأخذ التقييم البيئي والاجتماعي في الاعتبار متطلبات سياسة العمليات OP 7.50 للمشروعات المقامة في الممرات المائية الدولية، وسياسة العمليات OP 7.60 للمشروعات المقامة في الأراضي المتنازع عليها.

D. الخطوط العريضة الإرشادية لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA)

15. حينما يتم إعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي كجزء من التقييم البيئي والاجتماعي، سيشتمل على التالي:

(أ) الملخص التنفيذي

- يناقش النتائج الملحوظة والإجراءات الموصى بها بإيجاز.

(ب) الإطار القانوني والمؤسسي

- يحلل الإطار القانوني والمؤسسي للمشروع، ويتم تنفيذ التقييم البيئي والاجتماعي ضمنه، بما في ذلك المشكلات المحددة في المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) الفقرة 924.

7 يتم دمج التقييم البيئي والاجتماعي بشكل وثيق مع التحليلات الاقتصادية، والمالية، والمؤسسية، والاجتماعية، والفنية لضمان أن (أ) يتم إعطاء الاعتبارات البيئية والاجتماعية الوزن الكافي في تحديد المشروع، وتعيين موقع له، وقرارات التصميم؛ و(ب) التقييم البيئي والاجتماعي لا يؤجل معالجة المشروع. وعلى أي حال، يتأكد المقترض أنه عندما يتعهد الأفراد أو الكيانات بتنفيذ التقييم البيئي والاجتماعي، يتم تجنب حدوث أي نزاع على المصالح. على سبيل المثال، عندما يُطلب إجراء تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المستقل (ESIA)، فينبغي ألا يقوم بتنفيذه المستشارون الذين يقومون بإعداد التصميم الهندسي.

8 المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) الفقرة 33.

9 تنفيذ الفقرة 24 من المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) بأن التقييم البيئي والاجتماعي يأخذ بعين الاعتبار وبطريقة مناسبة جميع المشكلات المتعلقة بالمشروع، بما في ذلك: (أ) القوانين واللوائح الوطنية، والقدرات المؤسسية (بما في ذلك التنفيذ)، والإطار السياسي الساري في البلد، وذلك فيما يتعلق

المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1). تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

- مقارنة الإطار البيئي والاجتماعي الموجود الخاص بالمقترض والمعايير البيئية والاجتماعية وتحديد الثغرات بينها.
- تحديد المتطلبات البيئية والاجتماعية لأي خبير مالي مشارك وتقييمها.

(ج) وصف المشروع

- يصف باختصار المشروع المقترح وسياقه الجغرافي، والبيئي، والاجتماعي، والزمني، بما في ذلك أي استثمارات خارج الموقع قد تكون مطلوبة (على سبيل المثال، خطوط الأنابيب المخصصة، وطرق الوصول، والإمداد بالطاقة، والإمداد بالمياه، والإسكان، والمواد الخام، ومرافق تخزين المنتج)، فضلاً عن الموردين الرئيسيين للمشروع.
- من خلال النظر في تفاصيل المشروع، ستم الإشارة إلى الحاجة إلى أي خطة لتلبية متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي (ESS) من 1 إلى 10.
- يشمل خريطة التفاصيل الكافية، لإظهار موقع المشروع والمنطقة التي قد تتأثر بآثار المشروع المباشرة وغير المباشرة والتراكمية.

(د) بيانات القاعدة المرجعية

- تحدد بالتفصيل بيانات القاعدة المرجعية المتعلقة بالقرارات الخاصة بموقع المشروع، أو التصميم، أو التشغيل، أو تدابير التخفيف. ينبغي أن يشمل هذا على مناقشة عن دقة البيانات، وموثوقيتها، ومصادرها فضلاً عن المعلومات المتعلقة بالمواعيد حول تحديد المشروع، والتخطيط له، وتنفيذه.
- تحديد مدى البيانات المتوفرة وجودتها، وثغرات البيانات الرئيسية، والشكوك المرتبطة بالتوقعات وتقديرها؛
- اعتماداً على المعلومات الحالية، تقييم نطاق المنطقة التي تتم دراستها وتصف الحالات المادية، والبيولوجية، والاجتماعية الاقتصادية، بما في ذلك أي تغييرات متوقعة قبل الشروع في المشروع.
- تأخذ في اعتبارها أنشطة التنمية الحالية والمعروضة في منطقة المشروع لكن ليست متصلة بالمشروع مباشرة.

(هـ) المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

- ستأخذ بعين الاعتبار جميع المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية ذات الصلة بالمشروع. سيشمل هذا المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحددة على وجه التحديد في المعيار البيئي والاجتماعي من 2 إلى 8 (ESS2 - 8)، وأي من المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية الناشئة نتيجة الطبيعة المحددة وسياق المشروع. سيشمل هذا ما يلي:
- (أ) المخاطر والآثار البيئية، بما في ذلك:

- (أولاً) تلك التي حددتها إرشادات البيئة والصحة والسلامة (EHS)؛ و
- (ثانياً) تلك المرتبطة بصحة المجتمع وسلامته، بما في ذلك تلك المشكلات المحددة على وجه التحديد في المعيار البيئي والاجتماعي 4 (ESS4) (بما في ذلك، سلامة السدود، والاستخدام الآمن للمبيدات)؛ و
- (ثالثاً) تلك المتعلقة بتغيير المناخ والآثار العابرة للحدود أو العالمية الأخرى؛ و
- (رابعاً) أي تهديد مادي لحماية الموائل الطبيعية والتنوع البيولوجي، وحفظها، وصيانتها، واستعادتها؛ و
- (خامساً) تلك المتعلقة بخدمات النظام الإيكولوجي واستخدام الموارد الطبيعية الحية، مثل مصائد الأسماك والغابات.

(ب) المخاطر والآثار الاجتماعية، بما في ذلك:

- (أولاً) التهديدات لأمن الإنسان من خلال تصعيد الصراع أو الجريمة أو العنف الشخصي أو الطائفي أو بين الدول؛ و

بالمشكلات البيئية والاجتماعية، والاختلافات في ظروف البلد وسياق المشروع، والدراسات البيئية أو الاجتماعية في البلد، وخطط العمل البيئية أو الاجتماعية الوطنية، والتزامات البلد السارية مباشرة تجاه المشروع بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة؛ و(ب) المتطلبات السارية بموجب المعايير البيئية والاجتماعية (ESS)؛ و(ج) إرشادات البيئة والصحة والسلامة (EHS)، وغيرها من الممارسة الصناعية الدولية الجيدة (GIIP) ذات الصلة.

المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1). تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

- (ثانيًا) مخاطر وقوع آثار المشروع بصورة غير متناسبة على الأفراد أو المجموعات التي تُعد من الفئات المحرومة أو الضعيفة، بسبب ظروفهم الخاصة؛ و
- (ثالثًا) أي تحيز أو تمييز تجاه الأفراد أو الجماعات في توفير سبل الوصول إلى موارد التنمية وفوائد المشروع، لاسيما في حالة هؤلاء الذين قد يكونون من الفئات المحرومة أو الضعيفة؛ و
- (رابعًا) الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية المتعلقة بالاستيلاء القسري على الأراضي أو فرض قيود على استخدام الأراضي، بما في ذلك المحددة في المعيار البيئي والاجتماعي 5 (ESS5) (بما في ذلك الاستبدال المادي، والاقتصادي)؛ و
- (خامسًا) المخاطر أو الآثار المرتبطة بالاستيلاء على الأراضي والموارد الطبيعية واستخدامها¹⁰، بما في ذلك (حسب الاقتضاء) آثار المشروع المحتملة على ترتيبات الحيازة والأنماط المحلية لاستخدام الأراضي، والوصول إلى الأراضي وتوافرها، والأمن الغذائي وقيم الأراضي، وأي مخاطر مناسبة للصراع أو الخصام على الأراضي والموارد الطبيعية؛ و
- (سادسًا) الآثار على صحة العمال والمجتمعات المحلية المتضررة من المشروع وسلامتها ورفاهيتها؛ و
- (سابعًا) المخاطر على التراث الثقافي.

(و) تدابير التخفيف

- تحدد تدابير التخفيف وأي آثار سلبية متبقية لا يمكن تخفيفها، وتقيم قبول هذه الآثار السلبية المتبقية إلى أقصى حد ممكن.
- تحدد التدابير المختلفة بحيث لا تقع الآثار السلبية بشكل غير متناسب على الفئات المحرومة أو الضعيفة.
- تقيم جدوى تخفيف الآثار البيئية والاجتماعية؛ ورأس المال والتكاليف الدورية لتدابير التخفيف المقترحة، ومدى ملاءمتها في ظل الظروف المحلية؛ والمتطلبات المؤسسية، ومتطلبات التدريب، والمراقبة الخاصة بتدابير التخفيف المقترحة.
- تحدد المشكلات التي لا تتطلب مزيدًا من الاهتمام، مما يوفر أساسًا لهذا التحديد.

(ز) تحليل البدائل

- يقارن البدائل المجدية لموقع المشروع المقترح، والتكنولوجيا، والتصميم، والتشغيل بشكل منهجي-بما في ذلك حالة "بدون مشروع"- من حيث الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة؛
- تقيم جدوى تخفيف الآثار البيئية والاجتماعية للبدائل؛ ورأس المال والتكاليف الدورية لتدابير التخفيف البديلة، ومدى ملاءمتها في ظل الظروف المحلية؛ والمتطلبات المؤسسية، ومتطلبات التدريب، والمراقبة الخاصة بتدابير التخفيف البديلة.
- فيما يتعلق بكل من البدائل، يحدد كمية الآثار البيئية والاجتماعية إلى أقصى حد ممكن، ويفرق القيم الاقتصادية إن أمكن.

(ح) تدابير التصميم

- تحدد الأساس لتحديد تصميم مقترح لمشروع معين وتحدد إرشادات البيئة والصحة والسلامة (EHSG) السارية أو ما إذا كان تم تحديدها لتكون غير سارية، ويفسر مستوى الانبعاثات الموصى بها والنهج الممكنة للوقاية من التلوث والحد منه والتي تتوافق مع الممارسة الصناعية الدولية الجيدة (GIIP).

(أولاً) التدابير والإجراءات الرئيسية لخطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP)

¹⁰ قد تنتج مثل هذه المخاطر والآثار عن المشروع الذي يدعم تملك الأراضي والأنشطة المتعلقة، والتي تعزز تأكيد حقوق المستفيدين من المشروع في الأرض وتعزيزها وأن تؤدي إلى نتائج اجتماعية واقتصادية إيجابية. بسبب تعقيدات مشكلات الحيازة في العديد من السياقات، وأهمية ضمان الحيازة لسبل العيش، يلزم توفير التقييم والتصميم بعناية من أجل المساعدة في ضمان أن مثل هذه الأنشطة لا تمس الحقوق المشروعة الموجودة دون قصد (بما في ذلك، الحقوق الجماعية، والحقوق الفرعية، وحقوق المرأة) أو ليس لها أي عواقب أخرى غير مقصودة. وفيما يخص هذا التقييم، سيثبت المقترض على الأقل وبما يرضي البنك أن القوانين والإجراءات المعمول بها بالإضافة إلى ميزات تصميم المشروع (أ) تقدم قواعد واضحة وكافية للاعتراف بحقوق حيازة الأرض ذات الصلة؛ و(ب) تضع المعايير العادلة وعمليات تشغيلية شفافة قائمة على المشاركة لحل مطالبات الحيازة التنافسية؛ و(ج) تشمل الجهود الحقيقية لإبلاغ الأشخاص المتضررين عن حقوقهم وتوفير وصول المشورة المحايدة.

المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1). تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

- تلخص التدابير والإجراءات الرئيسية والإطار الزمني اللازم توافرها لجعل المشروع يلبي المعايير البيئية والاجتماعية المحددة (ESS). سيتم استخدام هذا في وضع خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP).

(ط) الملاحق

(أولاً) قائمة بالأفراد أو المنظمات الذين قاموا بإعداد التقييم البيئي والاجتماعي والمساهمة فيه.

(ثانياً) المراجع - تحديد المواد المكتوبة المنشورة وغير المنشورة، التي يتم استخدامها.

(ثالثاً) سجل الاجتماعات، والمشاورات، واستطلاعات الرأي مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك تلك التي تجرى مع الأشخاص المتضررين وغيرهم من الأطراف المعنية. يحدد السجل وسائل مشاركة أصحاب المصلحة التي تم استخدامها للحصول على وجهات النظر للأشخاص المتضررين وغيرهم من الأطراف المعنية.

(رابعاً) الجداول التي تعرض البيانات ذات الصلة المشار إليها في النص الأصلي أو الملخصة فيه.

(خامساً) قائمة بالتقارير أو الخطط المرتبطة.

E. الخطوط العريضة الإرشادية لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP)

16. تتكون خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) من مجموعة من تدابير التخفيف، والمراقبة، والتدابير المؤسسية التي يتم اتخاذها في أثناء تنفيذ المشروع وتشغيله للتخلص من المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية السلبية، أو تعويضها، أو تقليلها إلى مستويات مقبولة. تشمل أيضاً خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) على التدابير والإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الإجراءات. سيقوم المقترض بما يلي (أ) تحديد مجموعة من الردود على الآثار السلبية المحتملة؛ و(ب) تحديد متطلبات ضمان إجراء هذه الردود بطريقة فعالة وفي توقيتها المناسب؛ و(ج) وصف وسائل تلبية هذه المتطلبات.

17. ووفقاً للمشروع، قد يتم إعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) كمستند مستقل 11 أو قد يتم إدراج المحتوى مباشرة في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP). ويشمل محتوى خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) التالي:

(أ) التخفيف

- تحدد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) التدابير والإجراءات وفقاً للتسلسل الهرمي للتخفيف الذي يقلل الآثار البيئية والاجتماعية السلبية الملحوظة المحتملة إلى مستويات مقبولة. ستشتمل الخطة على تدابير تعويضية، إن وجدت. خصوصاً، خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP):

(أولاً) تحديد جميع الآثار البيئية والاجتماعية السلبية الملحوظة المتوقعة وتلخيصها (بما في ذلك تلك المتعلقة بالشعوب الأصلية، وإعادة التوطين القسري)؛ و

(ثانياً) تصف -باستخدام التفاصيل الفنية- كل تدبير من تدابير التخفيف، بما في ذلك نوع الأثر الذي يتعلق به والظروف التي يكون مطلوباً في ظل توافرها (على سبيل المثال باستمرار أو في حالات الطوارئ) إلى جانب التصميمات، ووصف المعدات، وإجراءات التشغيل، إن أمكن؛ و

(ثالثاً) تقدر أي من الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة لهذه الإجراءات؛ و

(رابعاً) تأخذ بعين الاعتبار خطط التخفيف الأخرى التي يتطلبها المشروع، وتتوافق معها (على سبيل المثال، لإعادة التوطين القسري، أو الأشخاص الأصليين، أو التراث الثقافي).

¹¹ قد يكون هذا أمر ذا أهمية خاصة حيث سيشارك المقترض الممولين، وتحدد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) المتطلبات التي يتبعها الممولون. في هذه الحالة، يجب أن تُدرج خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) كجزء من العقد المبرم بين المقترض والممول، إلى جانب الأحكام المناسبة للمراقبة والتنفيذ.

المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1). تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

(ب) المراقبة

- تحدد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) أهداف المراقبة ونوعها، عن طريق الارتباطات بالآثار التي تم تقييمها في التقييم البيئي والاجتماعي وتدابير التخفيف الموضحة في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) 12 يوفر قسم المراقبة في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) على وجه الخصوص (أ) وصفاً محدداً وتفصيل فنية لتدابير المراقبة، بما في ذلك الحدود التي يتم قياسها، والأساليب المستخدمة، وتحديد مواقع العينات، وتردد القياسات، وحدود الكشف (عند الاقتضاء)، وتعريف الحدود التي ستشير إلى الحاجة إلى الإجراءات التصحيحية؛ و(ب) إجراءات المراقبة وتقديم التقارير (أولاً) ضمان اكتشاف الحالات التي تفرض تدابير معينة للتخفيف في وقت مبكر، و(ثانياً) توفير المعلومات المتعلقة بتقديم التخفيف وتناجه.

(ج) تنمية القدرات والتدريب

- لدعم تنفيذ تدابير مكونات المشروع البيئي والاجتماعي وتخفيفه بفعالية وفي الوقت المناسب، تستخدم خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) التقييم البيئي والاجتماعي لوجود الأطراف المسؤولة في الموقع أو على مستوى الوكالة والوزارة، ودورهم، وإمكانيتهم.

- وعلى وجه التحديد، تقدم خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) وصفاً محدداً للترتيبات المؤسسية، مما يحدد أي من الأطراف مسؤول عن تنفيذ تدابير التخفيف والمراقبة (على سبيل المثال التشغيل، والإشراف، ومراقبة التنفيذ، والإجراء العلاجي، والتمويل، وتقديم التقارير، وتدريب الموظفين).

- لتعزيز إمكانية الإدارة البيئية والاجتماعية في الوكالات المسؤولة عن التنفيذ، توصي خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) بتمكين الأطراف المسؤولة أو تكبير عددهم، وتدريب الموظفين وأي تدابير إضافية أخرى قد تكون ضرورية لدعم تنفيذ تدابير التخفيف وأي توصيات أخرى للتقييم البيئي والاجتماعي.

(د) الجدول الزمني للتنفيذ وتقدير التكلفة

- فيما يتعلق بجميع الجوانب الثلاثة (التخفيف، والمراقبة، وتنمية القدرات)، توفر خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) (أ) الجدول الزمني للتنفيذ الخاص بالتدابير التي يجب تنفيذها كجزء من المشروع، مما يظهر إدخال خطط تنفيذ المشروع الكلي والتنسيق معها؛ و(ب) تقديرات رأس المال والتكاليف الدورية ومصادر الأموال لتنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP). يتم أيضاً دمج هذه الأرقام في جدول التكلفة الإجمالية للمشروع.

(هـ) دمج خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) في المشروع

- يعتمد كل من قرار المقترض بمتابعة المشروع، وقرار البنك بدعمه جزئياً على توقعات بأنه سيتم تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) (إما تكون مستقلة أو دمجها في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) بشكل فعال. ونتيجة لذلك، سيتم تحديد كل من التدابير والإجراءات التي يتم تنفيذها بشكل واضح، بما في ذلك التدابير والإجراءات الخاصة بالمراقبة والتخفيف الفردي والمسؤوليات المؤسسية المتعلقة بكل شخص، وسيتم دمج تكاليف القيام بذلك في التخطيط، والتصميم، والميزانية، والتنفيذ الشامل للمشروع.

F. الخطوط العريضة الإرشادية للتدقيق البيئي والاجتماعي

18. يُعد الهدف من التدقيق هو تحديد المشكلات البيئية والاجتماعية الملحوظة في المشروع والأنشطة الموجودة، وتقييم حالتها الحالية، من حيث تلبية متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية المحددة (ESS) على وجه الخصوص.

¹²توفر المراقبة في أثناء تنفيذ المشروع معلومات عن الجوانب البيئية والاجتماعية الأساسية للمشروع، لا سيما الآثار البيئية والاجتماعية للمشروع وفعالية تدابير التخفيف. تمكن هذه المعلومات المقترض والبنك من تقييم نجاح التخفيف كجزء من الرقابة على المشروع، وتسمح باتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة.

المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1). تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

(أ) الملخص التنفيذي

- يناقش النتائج الملحوظة وتحديد التدابير والإجراءات والأطر الزمنية الموصى بها بإيجاز.

(ب) الإطار القانوني والمؤسسي

- يحلل الإطار القانوني والمؤسسي للمشروع أو الأنشطة الموجودة، بما في ذلك المشكلات المحددة في المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) الفقرة 24، وأي من المتطلبات البيئية والاجتماعية السارية للممولين الموجودين.

(ج) وصف المشروع

- يصف باختصار المشروع أو الأنشطة الموجودة وسياقه الجغرافي، والبيئي، والاجتماعي، والزمني، بما في ذلك أي استثمارات خارج الموقع قد تكون موجودة (على سبيل المثال، خطوط الأنابيب المخصصة، وطرق الوصول، والإمداد بالطاقة، والإمداد بالمياه، والإسكان، والمواد الخام، ومرافق تخزين المنتج).
- تحدد وجود أي من الخطط المطورة بالفعل لمعالجة الآثار البيئية والاجتماعية المحددة (على سبيل المثال خطة تملك الأراضي أو إعادة التوطين، وخطة التراث الثقافي، وخطة التنوع البيولوجي)
- يشمل خريطة التفاصيل الكافية، مما يعرض موقع المشروع أو الأنشطة الموجودة والموقع المقترح للمشروع المقترح.

(د) المشكلات البيئية والاجتماعية المرتبطة بالمشروع والأنشطة الموجودة

- ستراعي المراجعة المشكلات الرئيسية المتعلقة بالمشروع أو الأنشطة الموجودة. ستمثل المشكلات المعالجة في المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) نقطة انطلاق وستتم معالجتها باعتبارها ذات صلة بالمشروع أو الأنشطة الموجودة. سيراجع التدقيق أيضاً المشكلات التي لا تغطيها المعايير البيئية والاجتماعية (ESS)، إلى حد أنها تمثل مشكلات رئيسية في ظل ظروف المشروع.

- عادة ما تشمل المشكلات التي تمت تغطيتها بموجب التدقيق البيئي والاجتماعي مراجعة التالي:

- الأنظمة الموجودة لإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية
- مشاركة أصحاب المصلحة، بما في ذلك تحديد أصحاب المصالح، والكشف عن المعلومات وإجراء المشاورات كما يقتضى المعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10)
- القدرة التنظيمية والموارد المتوفرة لإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية
- السياسات أو الإجراءات المتعلقة بمشكلات العمالة، على سبيل المثال أحكام وشروط التوظيف، وعمالة الأطفال، والعمل القسري، وعدم التمييز، وتكافؤ الفرص، وآليات التظلم
- الإجراءات المتعلقة بإدارة المقاولين
- الصحة والسلامة المهنية (المتطلبات المحلية والوطنية، ومشكلات الصحة والسلامة الرئيسية، ومخاطر التحكم والحوادث الكبيرة، والبرنامج الحالي لمراقبة الصحة والسلامة، وملخص حالة الامتثال التنظيمي، وملخص نفقات الصحة والسلامة، والاستجابة للطوارئ، وما إلى ذلك).
- إدارة الأعمال المحتملة المحفوفة بالمخاطر
- تدابير الوقاية من التلوث والامتثال التام للمتطلبات السارية وغيرها من المعايير ذات الصلة، بما في ذلك الممارسة الصناعية الدولية الجيدة (GIIP)
- إدارة النفايات، بما في ذلك استخدام المواد الخطرة وإدارتها
- صحة المجتمع وسلمته وأمنه حيث تتعلق بالمشروع أو الأنشطة، بما في ذلك ملخص الحوادث والتظلمات
- تقييم المخاطر الرئيسية وإدارتها؛ وخطط إدارة الاستجابة البيئية للطوارئ في حالة وقوع أحداث أو حوادث أو انسكاب المواد السائلة

المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1). تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

- حفظ التنوع البيولوجي وإدارتها
- السياسة، والإجراءات، والممارسات المتعلقة بتملك الأراضي وإعادة التوطين (على سبيل المثال، العملية، والتشاور، والتعويض، واليات التظلم). وينبغي أن تشمل على مراجعة تقارير التظلم واتخاذ قرار بشأنها
- السياسة، والإجراءات، والممارسات المرتبطة بالشعوب الأصلية
- المشكلات المحددة في الخطوط العريضة الإرشادية لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA)، القسم (هـ)

(هـ) التحليل البيئي والاجتماعي

- سيعمل التدقيق أيضًا على تقييم (أولاً) الآثار المحتملة للمشروع المقترح (الأخذ في الاعتبار نتائج التدقيق المتعلق بالمشروع أو الأنشطة الموجودة)؛ و(ثانيًا) قدرة المشروع المقترح على تلبية متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية (ESS).

(و) التدابير البيئية والاجتماعية المقترحة

- اعتمادًا على نتائج التدقيق، سيحدد هذا القسم التدابير المقترحة لمعالجة مثل هذه النتائج. سيتم إدراج هذه التدابير في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) للمشروع المقترح. تشمل التدابير التي عادة ما يتم تغطيتها ضمن هذا القسم التالي:

- الإجراءات المحددة المطلوبة لتلبية المعايير البيئية والاجتماعية (ESS)
- التدابير والإجراءات التصحيحية لتخفيف المخاطر والآثار البيئية و/أو الاجتماعية المحتملة المرتبطة بالمشروع والأنشطة الموجودة
- تدابير تجنب أي مخاطر أو آثار بيئية واجتماعية سلبية محتملة مرتبطة بالمشروع المقترح أو تخفيفها

المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1). تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) - الملحق 2. خطة الالتزام البيئي والاجتماعي

A. مقدمة

1. سيتم الاتفاق بين المقترض والبنك على خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP)، وستشكل جزءاً من الاتفاقية القانونية. تم تصميمها ليتم دمجها في وثيقة ملخصة واحدة تضمن التدابير المادية والإجراءات اللازمة للمشروع لتحقيق الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية (ESS) خلال فترة زمنية محددة.
2. سيتم وضع خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) على أنها معلومات متعلقة بالمخاطر والآثار المحتملة للمشروع الذي بات معروفاً. وستأخذ بعين الاعتبار نتائج التقييم البيئي والاجتماعي، والعناية البيئية والاجتماعية الواجبة لدى البنك، ونتائج المشاركة مع أصحاب المصلحة. سيبدأ إعداد خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) في أقرب وقت ممكن، عادة في وقت فحص المشروع، وسيعد بمثابة أداة لتسهيل تحديد المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة وتدابير التخفيف.

B. محتوى خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP)

3. وستمثل خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) ملخصاً دقيقاً للتدابير والإجراءات المادية لتجنب المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشروع أو الحد منها أو تقليلها أو تخفيفها. سيشكل هذا أساساً لمراقبة الأداء البيئي والاجتماعي للمشروع. سيتم تحديد جميع المتطلبات بوضوح، بحيث لا يوجد أي غموض في الامتثال، والتوقيت، والمراقبة. وفقاً للمشروع، قد تحدد خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) التمويل المتوفر لإكمال التدابير والإجراءات، وتشمل التفاصيل الأخرى المتعلقة بالامتثال.
4. ستحدد خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) أيضاً ملخصاً للهيكل التنظيمي الذي سيضعه المقترض ويحافظ عليه لتنفيذ الإجراءات المتفق عليها في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP). وسيأخذ الهيكل التنظيمي في الاعتبار الأدوار والمسؤوليات المختلفة للمقترض والوكالات المسؤولة عن تنفيذ المشروع، وتحديد موظفين معينين مع خطوط واضحة للمسؤولية والسلطة.
5. سوف تحدد خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) ملخصاً للتدريب سيوفره المقترض لمعالجة الإجراءات المحددة المطلوبة بموجب هذه الخطة، بالإضافة إلى تحديد المستفيدين من هذا التدريب والموارد البشرية والمالية اللازمة.
6. سوف تحدد خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) الأنظمة والموارد والموظفين الذي سيستعين المقترض بهم لإجراء المراقبة، وسوف تحدد أي أطراف ثالثة ستتم الاستعانة بهم لتكملة أو التحقق من صحة أنشطة المراقبة لدى المقترض.
7. سيختلف محتوى خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) من مشروع إلى آخر. فيما يتعلق ببعض المشروعات، ستجسد خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) جميع التزامات المقترض ذات الصلة، ولن توجد أي متطلبات للخطط الإضافية. وفيما يتعلق بالمشروعات الأخرى، ستشير خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) إلى الخطط الأخرى، إما الخطط الموجودة بالفعل أو الخطط التي يتم إعدادها (على سبيل المثال خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP)، وخطة إعادة التوطين، وخطة النفايات الخطرة) التي تحدد متطلبات المشروع المفصلة. وفي هذه الظروف، ستلخص خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) الجوانب الرئيسية للخطط. في حين وضع خطط قيد التنفيذ، ستحدد خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) الأطر الزمنية لإكمال هذه الخطط.
8. حينما نصل إلى حد اعتماد المشروع على استخدام الإطار البيئي والاجتماعي الموجود الخاص بالمقترض، ستحدد خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) الجوانب المحددة للإطار الوطني فيما يتعلق بالمعايير البيئية والاجتماعية (ESS) ذات الصلة.

C. تنفيذ خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP)

9. سينفذ المقترض بجد التدابير والإجراءات المحددة في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) وفقاً للأطر الزمنية المحددة، وسيراجع حالة تنفيذ هذه الخطة كجزء من مراقبتها وإعداد التقارير بشأنها¹.

¹راجع المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) القسم د.

المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1). تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

10. سيحافظ المقترض على الهيكل التنظيمي الذي أنشئ للإشراف على الجوانب البيئية والاجتماعية للمشروع عند الضرورة وأثناء حياة المشروع ويعززه. وستكون المسؤوليات الاجتماعية والبيئية الرئيسية واضحة المعالم، وسيتم إبلاغ جميع الموظفين المعنيين بها. سيتم توفير التزام كافٍ ورفيع المستوى، والموارد البشرية والمالية، بصفة مستمرة لتنفيذ خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP).

11. سيتأكد المقترض من تأهيل الأشخاص ذوي المسؤولية المباشرة عن الأنشطة ذات الصلة بتنفيذ خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) وتدريبهم بشكل كافٍ حتى يكون لديهم المعرفة والمهارات اللازمة لأداء عملهم. وسيوفر المقترض، إما مباشرة أو عن طريق الوكالات المسؤولة عن تنفيذ المشروع، التدريب لمعالجة التدابير والإجراءات المحددة المطلوبة من قبل خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP)، ولدعم الأداء الاجتماعي والبيئي الفعال والمستمر.

D. توقيت تنفيذ أنشطة المشروع

12. عندما يُطلب من المقترض تخطيط أو اتخاذ تدابير وإجراءات محددة في إطار زمني معين لتجنب أو الحد من أو تقليل أو تخفيف المخاطر والآثار المحددة للمشروع، لن ينفذ المقترض أي أنشطة فيما يتعلق بالمشروع الذي قد يسبب مخاطر أو آثاراً بيئية واجتماعية سلبية مادية حتى يتم الانتهاء من الخطط، أو التدابير، أو الإجراءات ذات الصلة بالتوافق مع خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP)، بما في ذلك تلبية المتطلبات السارية فيما يتعلق بالتشاور والكشف.

المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1). تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) - الملحق 3. إدارة المقاولين

سيؤكد المقترض من عمل جميع المقاولين المشاركين في المشروع بطريقة تتفق مع متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية المحددة (ESS)، بما في ذلك المتطلبات المحددة الواردة في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP). سيُدير المقترض جميع المقاولين بطريقة فعالة، بما في ذلك:

- (a) تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المرتبطة بهذه العقود، و
- (b) دمج جميع الجوانب ذات الصلة بخطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) في وثائق العطاء، و
- (c) مطالبة المقاولين تعاقدياً بتطبيق الجوانب المرتبطة بخطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP)، وأدوات الإدارة ذات الصلة، بما في ذلك وسائل الانتصاف المناسبة والفعالة من عدم الامتثال، و
- (d) التأكد من أن المقاولين المشاركين فيما يتعلق بالمشروع عبارة عن شركات ذات سمعة حسنة ومشروعة، ومن توفر المعرفة والمهارات اللازمة لديهم لأداء مهام مشاريعهم وفقاً للالتزامات التعاقدية، و
- (e) مراقبة امتثال المقاولين للالتزامات التعاقدية، و
- (f) في حالة المقاولين من الباطن، يُتطلب من المقاولين أن يكون لديهم ترتيبات متكافئة مع المقاولين من الباطن.